

ولو بعد موته حتى يستنفوا بزواج الانثى وثبات الذكر في الديوان  
 او كسبه وانظر لو كان من ثلثه نعتته كافر اهل يعطى به كونه ولا القر  
 انه لا يعطى ومعجزة انه يعطى في حياته بل او استت زوجه هذه  
 فانها تقضي لانقاذ العيلة **قوله** ويؤدى ارب الاعام الزمان والمكان وعادة  
 السند في اطعامه والملابس ويؤاد ان تارت حاجته بزوايته ويداو  
 دعوت زوجة ومن لا يقيق له يعطى من الرقيق ما يحتاجه للقتال  
 معه او خذمة اذا كان من كثره **قوله** وفي عصال المسلمين وفي طرف  
 الاعام لا ولا دالهالم بعد موته وكان يصرفه في حياته من مال  
 المصلح وكذا من القى قاله السجهر **قوله** على الصحيح هو القصد  
**فصل** في بيان احكام تجزئة المأخوذة من الكفار وفي  
 عفاة الي نزول عيسى صلي الله عليه وسلم وعلى نبينا وسر فلا  
 يقتل من خرج الا الاستسلام والاصل فيها قوله تعالى فانوا الذين  
 لا يؤمنون بالله والايه واحده صلي الله عليه وسلم لم يرض تجوس  
 حج ومن اهل حرات وركار اجسند عاتد ومعقوله ومكان ومال  
 وصيف **قوله** اى كعت عن القتل وقيل من تجرأ وهو الفضا قال تعالى  
 وانفوا ابو ما التجري نفس عن نفس تساري لا تقضي **قوله** وشرا  
 مال وتظلف ايض على العفة المعينه لذلك **قوله** لعقد تحضه هو  
 الاحباب والعقول **قوله** ويشترطها هو انشادة الي الركن الثاني وهو الصيغة  
 ويشترطها العطف بشرط المقتضوع ومنه ما ذكروه التتم **قوله** بدم الاسلام  
 هو انشادة الي الركن الثالث وهو المكان **قوله** غير تجار الذي هو كونه  
 والمدينة والبيعة وطرفها وقراها وربع من حرمه مطلقا وله  
 رفقلا غيره له تجارة بشرط اخذ شئ منه ولا يجزم عوضا من  
 من ثلاثة ايام **قوله** ويشترط وجوب تجزئة اي مثل يطس  
 تقصد له تجزيم او حب عليه بعد عقدها **قوله** الرمنه تجزئة ان كانت

بيع النور من عجزه في قوله  
 اذ نزل على ام

ان ينفذ الاعام قال شيخنا الشارح في قوله  
 ايض في الاعام الا انه كان من اركان التجزئة  
 المتشذبه فتاويه وانما عليه الاعام  
 فلا يجمع ان ينفذ الاعام الا ان كان التجزئة  
 فيقول على

عقدت

عقدت له حال افانته في هذه والى عددها **قوله** اذ نزلت ايام الافاقدي  
 ان امكن فان لم يكن فالظم اليه كرم عليه احكام يكون كان من  
 الافاقه هذا ولا ارت له كما يحث وهو مطامر ولو طرقت الجوع في اثناء  
 كحل لزمه الغنسط كونه **قوله** فلا تجزئة على رقيق اي لا تقصد له  
 ولو عقدت له لم يجب عليه ايض وان عتق ولا تقدر يا علكنا سبق  
 بيعته المهور اخذت منه والا فلا وبهذا يجمع المتأخرين وذلك  
 لا يخذ من اقام في دار الاسلام مدة ولم يعلم **قوله** ويجزم به  
 في ستر المهر نسبو هو المقتضى على ما مر **قوله** الذي تقصد له تجزئة  
 هو انشادة الي الركن الرابع وهو المقتضى اليه الذي هو الكار **قوله**  
 احد ابويه وثني ولو الام بان يكون قابضه والى وثنيها **قوله**  
 ومعفا احدهم ذلك كحفا شسيت لان الله تعالى قوله عليها محفا  
 فقال محفا انما هم وموسى وكذا الذي يقال تعالى في قوله  
 وبشمتي كتابا لمن عليه الامام الشافعي رضي الله عنه فاندرجت  
 في قوله تعالى من الذين واخذوا الكتاب واما من ليس لهم كتاب ولا  
 شتمية كتاب كعبدية الاوثان والشتم والجر والملايكة ومن في  
 معناهم من يقول ان الطلاق حى فاطم وان امكنها الهمة فلا تجزئ  
 بالجزية وان اوجد عقده للذمة لا بعد تناطه امواله وبيعه ورجلة  
 وصغار اولاده ومجانهم وان لم يشترط دخولهم وكذا امه له م عفة  
 عو شرا بة ومصاهرة من النساء والصبيان وانما يتناول الارفا  
 ان شرط دخولهم فيه **قوله** واقلها يجب هو انشادة الي الركن الخامس  
 وهو المال **قوله** على كل كافر ولو زنا وشركاها عاوي وراهبوا صير  
 وكهول ذلك **قوله** خيار فلا تقصد مجرد وبيع رهنه ويجوز ان  
 الذمة عنه بعد ذلك ويجوز ذلك في ايات وحكمه اظرفا  
 وبتار عند شرتنا والافتد نقل المارمي عن المذهب انه يجوز  
 عقدها باقل من دينار قاله الاذبي وهو ظاهر **قوله** في كل مول

اذ ان كان عقدت نزل على